الأمم المتحدة

A/77/290*

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2022
Arabic
Original: English

**الدورة السابعة والسبعون**

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

# التنمية والحقوق الثقافية: المبادئ***

## مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، ألكساندرا زانثاكي، المقدَّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 16/49.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 1 أيار/مايو 2023.

** A/77/150.

*** قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.

010523 010523 22-12659 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، ألكساندرا زانثاكي


موجز

تتناول المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، ألكسندرا زانثاكي، في أول تقرير تقدمه إلى الجمعية العامة، الدور الذي تؤديه الثقافة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك ثقافات التنمية، بغية تقييم الطريقة التي استخدمت حتى الآن لتعميم التنوع الثقافي والحقوق الثقافية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتحليل الخبرات المكتسبة من حشد الموارد الثقافية والحقوق الثقافية سعيا إلى تحقيق تنمية أكثر استدامة، وكذلك مواطن الضعف التي تُصادَف لدى القيام بذلك؛ وإبراز المجالات التي قد تسهم فيها زيادة الوعي الثقافي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال النصف الثاني من الجدول الزمني لتنفيذ خطة عام 2030.

# المحتويات

*الصفحة*


أولا – مقدمة ..... 4

ثانيا – الأطر القانونية والسياساتية ..... 5

ثالثا – التنمية المستدامة: المفهوم ..... 7

ألف – تطور المفهوم ..... 7

باء – لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إلا إذا ترسخت في الحقوق الثقافية ..... 7

جيم – الرؤى البديلة ..... 10

رابعا – تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ..... 12

ألف – التنفيذ على الصعيد المحلي ..... 12

باء – التنفيذ على الصعيد الدولي ..... 15

خامسا – أهمية القطاع الثقافي في التنمية المستدامة ..... 17

سادسا – التحديات والانتهاكات التي تواجه الحقوق الثقافية باسم التنمية ..... 19

ألف – الاستيلاء على الأراضي، والتشريد، واستباحة التراث الثقافي وتدميره ..... 19

باء – التوترات القائمة بين الحقوق الثقافية وحفظ الطبيعة ..... 21

جيم – متطلبات التشاور والمشاركة ..... 23

دال – الترقية الحضرية للأحياء الفقيرة والحقوق الثقافية ..... 25

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات ..... 27

# أولا - مقدمة

1 - الحقوق الثقافية لا غنى عنها للتنمية المستدامة. ولن تكون التنمية مستدامة ما لم ترتسم ملامحُها وفقا لقيم الناس المعنيين ووفقا لمدلولها عندهم، وما لم تَحْمِ مواردهم وتستند إلى تراثهم بكل أبعاده - المادي والحي والطبيعي. ويشكل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان مشفوعاً باعتبار قوي للحقوق الثقافية إطارا لأي خطة إنمائية وضمانا لنجاحها على حد سواء.

2 - غير أن الحقوق الثقافية عانت من التهميش في استراتيجيات التنمية المستدامة. فلا يُعترف بالتنمية الثقافية باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية المستدامة، إلى جانب الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونادرا ما يقاس أثر التنمية على الحقوق الثقافية، وقلّما المجتمعات المحلية المشاريع الإنمائية، ولا تتضمن الخطط المتعلقة بالقضاء على الفقر وبالتنمية الاجتماعية إلا في بعض الأحيان عناصر تتعلق بالحقوق الثقافية وكثيرا ما لا تعير اهتمامًا للتنوع الثقافي. وغالبا ما يُعتبر القطاع الثقافي، دون غيره، مصدرا للدخل الإضافي. وقد أظهرت البحوث أن هيئات الرصد التابعة للأمم المتحدة قلّما تعلق على آثار التنمية على الحقوق الثقافية إلا في حالات محددة، تتعلق أساسا بالشعوب الأصلية. وهذا ما يشكل فهما محدودا جدا للصلة القائمة بين التنمية والحقوق الثقافية.

3 - ويرتكز أساس المناقشة بشأن التنمية المستدامة على المستوى الدولي إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فهذه الخطة الطموحة، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2015، تدفع جميع البلدان إلى الحد من الفقر والجوع، وحماية الكوكب، وكفالة أن يسهم التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في تحقيق الرخاء للجميع، وتعزيز السلام، والعدالة، والشمولية. وبالنظر إلى أن هذه الخطة متجذرة بقوة في مجال حقوق الإنسان، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 الواردة فيها لا يمكن أن يتم إلا بطريقة تسهم في ممارسة حقوق الإنسان وتمتنع عن التأثير السلبي عليها.

4 - ولم تُدرَج الثقافة لتكون ركيزة رابعة في خطة عام 2030 على أساس أنها تسمو فوق جميع الأهداف. وهذا صحيح، ولكن مما يؤسف له هو أن الاعتراف بما للثقافة من دور بالغ الأهمية في جميع أهداف التنمية المستدامة ليس واضحا حتى الآن في المناقشات أو التنفيذ. والهدف الوحيد منها الذي يشير صراحة إلى الثقافة هو الهدف 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة[1]. ومن بين الغايات الـ 168 الأخرى المنبثقة عن الأهداف الـ 17، لا يشار إلى الثقافة صراحة سوى في ثلاثة غايات: في إطار الهدف 4 بشأن التعليم الجيد[2]، والهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي[3]، والهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين[4]، وحتى في هذه السياقات، نادرا ما تناقش الثقافة.

5 - وتعتقد المقررة الخاصة أن من الأهمية بمكان التشديد على أهمية الحقوق الثقافية في عمليات التنمية المستدامة، وتحديد المبادئ التي يلزم استيفاؤها من منطلق الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي كي تكون

(1) الغاية 11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

(2) الغاية 4-7 بشأن كفالة اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بسبل منها التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، في جملة أمور.

(3) الغاية 8-9 بشأن وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.

(4) الغاية 12-ب بشأن وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة.

التنمية ذات الطابع المستدام، وحصر الأمثلة الإيجابية، وإعلاء صوت الفئات المهمشة المتأثرة بعمليات التنمية، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز الحقوق الثقافية من خلال التنمية المستدامة. وتمثل هذه العناصر محور تركيز هذا التقرير.

6 - وفي التحضير لكتابة هذا التقرير، عقدت المقررة الخاصة مشاورتيْ خبراء في جنيف في 27 نيسان/أبريل 2022 وعلى الإنترنت في 30 أيار/مايو 2022، بدعم من معهد المجتمعات المحلية والمجتمع ككل في جامعة برونيل في لندن[5]. وعقدت أيضا اجتماعات فردية مع عدة خبراء وممارسين آخرين في مجال التنمية. ومن أجل جمع الآراء والخبرات، وُزِّع استبيان على نطاق واسع في آذار/مارس 2022. وورد اثنان وخمسون ردا، من كيانات شملت الدول، والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني وسائر المنظمات الدولية[6].

7 - وهذا التقرير هو الأول من دراستين متتاليتين عن التنمية والحقوق الثقافية أعدتهما المقررة الخاصة. وهو يركز على تعميم مراعاة الحقوق الثقافية في خطة عام 2030. وسيتناول تقرير ثان، سيقدم إلى الجمعية العامة في عام 2023، هذه المسألة في سياق السياسات والمنهجيات التي تعتمدها الوكالات التجارية والإنمائية الكبيرة، بهدف تحديد الفجوات وسدها.

## ثانيا - الأطر القانونية والسياساتية

8 - إن خطة عام 2030 متجذرة بقوة في مجال حقوق الإنسان. وقد تعهدت الدول باحترام الحقوق الثقافية وحمايتها وإعمالها في عدد كبير من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان. وتوجد أقوى الإشارات إلى ذلك في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللتين تعترفان بحق كل فرد في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه. وتستند ضرورة تحقيق المساواة الفعلية في التنمية المستدامة إلى المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

9 - وعلى النحو الذي أعيد تأكيده مرات عديدة في هذه الولاية، فإن الحقوق الثقافية تحمي حق كل شخص بصورة فردية أو جماعية أو بالمشاركة مع الآخرين، في إنماء - والتعبير عن - إنسانيتهم ورؤيتهم للعالم والمعنى الذي يعطونه لوجودهم ونمائهم من خلال القيم، والمعتقدات، والقناعات، واللغات، والمعارف، والفنون، والمؤسسات، وأساليب الحياة، وغيرها. وتوفر الحقوق الثقافية أيضا الحماية للتراث الثقافي للأفراد والجماعات وكذلك الموارد التي تتيح حدوث عمليات تحديد الهوية والإنماء تلك.

10 - ولذلك فإن الحقوق الثقافية أمر أساسي لتنمية كل شخص ومجتمع، وتمكينهم، وبناء هوياتهم في بيئة ثقافية مستدامة، وهي تقع في صميم تعريف التنمية نفسها. ومن الوهم الاعتقاد بإمكانية السعي إلى

(5) توجه المقررة الخاصة شكرها لجميع المشاركين على ما قدموه من تقارير قيّمة، ولا سيما دوركاس تايلور، وكولن لوما، ورِبيكا غليغ، وراكيل كارنيرو فرناندِيز، من مراكز الخدمات القانونية في جامعة ساسكس، على تعاونهم في أعمال البحث ومساعدتهم في مواضيع محددة. ويمكن الاطلاع على قائمة مفصلة بالمشاركين في مشاورتَي الخبراء على الصفحة الشبكية للولاية على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-cultural-rights.

(6) التقارير الواردة متاحة على الصفحة الشبكية للولاية ومشار إليها في جميع أجزاء التقرير باسم الطرف المعني الذي قدمها.

تحقيق الهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب دون إيلاء الاحترام الكامل للحقوق الثقافية للجميع، على قدم المساواة.

11 - وتؤكد عدة أحكام من القانون الدولي لحقوق الإنسان على الروابط الوثيقة بين التنمية والحقوق الثقافية. فالحق في تقرير المصير، المعترف به في المادة 1 المشتركة بين العهدين الدوليين، هو الحق الذي تكون جميع الشعوب بمقتضاه "حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". والمادة 1 من إعلان الحق في التنمية، تحدد بدورها أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.

12 - وهناك صلة قوية بين التنمية المستدامة والحق في التنمية. فخطة عام 2030 تعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك المبدأ 3 الذي ينص على أنه "يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة. وأكدت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية في دراسة مواضيعية ضرورة أن "يشكل تفعيل الحق في التنمية الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". (A/HRC/48/63، الفقرة 9). وفي قرار الجمعية العامة 182/75 وقرار مجلس حقوق الإنسان 6/45 على التوالي، شددت الجمعية والمجلس على أن الحق في التنمية أمر أساسي للإعمال الكامل لخطة عام 2030 وينبغي أن يكون عاملًا محوريًا في تنفيذها.

13 - ويتضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أيضا إشارات هامة إلى التنمية، استنادا إلى حقها في تقرير المصير، المعترف به في المادة 3. فهذا الإعلان يسلّم بأن الشعوب الأصلية يجب أن يكون لها الحق في تحديد ووضع أولويات واستراتيجيات لممارسة حقها في التنمية (المادة 23) وأنه يجب على الدول أن تحصل على موافقتها الحرة والمستنيرة قبل أي مشروع يؤثر فيها أو في أراضيها أو أقاليمها ومواردها الأخرى (المادة 32-2). ويقر الإعلان بأن احترام معارف الشعوب الأصلية وثقافاتها وممارساتها التقليدية يساهم في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة للبيئة وفي حسن إدارتها.

14 - غير أن هذه المسألة تتجاوز بكثير مواضيع الشعوب الأصلية. ففي عدة قرارات، ربطت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، بصفة عامة، بين التنمية والحقوق الثقافية[7]، واعترفت بدور الثقافة بوصفها عاملا تمكينيا ومحركا للتنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، سلّمت الجمعية، في قرارها 214/76 بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولّي البلدان زمام عمليات التنمية.

15 - وتشير اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005 (المادة 2-5) ومبادئها التوجيهية للتشغيل إلى التكامل بين الجوانب الاقتصادية والثقافية للتنمية وإلى التنوع الثقافي باعتباره شرطا أساسيا للتنمية المستدامة. وتدعو المادة 13 إلى دمج الثقافة في السياسات الإنمائية على جميع المستويات

(7) قرارات الجمعية العامة 166/65، و 208/66، و 223/68، و 230/69، و 214/70، و 229/72، و 230/74.

من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يجعلها أحد أكثر الالتزامات إلزاما بشأن هذه المسألة[8].

## ثالثا - التنمية المستدامة: المفهوم

### ألف - تطور المفهوم

16 - إن مصطلح "التنمية المستدامة" متجذر في الاعتبارات البيئية. فقد ورد لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند)، المعنون "مستقبلنا المشترك"، على أنها تعني "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة أجيال الغد على تلبية احتياجاتها" (A/42/427، المرفق).

17 - وإدراكا من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 (مؤتمر ريو) بأن الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد احتكر تفسير المفهوم، فقد سلم بأن إدماج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وموازنتها يتطلب تصورات جديدة للطريقة التي نتبعها في الإنتاج والاستهلاك، والطريقة التي نعيش ونعمل بها، ولطريقة اتخاذنا القرارات[9]. وأسفر مؤتمر ريو عن عدة التزامات سياسية ووضع خطة عمل لجدول أعمال القرن 21.

18 - وبعد بضع سنوات، في عام 2000، اعتمدت الأمم المتحدة إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2015. وتكمن نقاط الضعف الرئيسية لهذه الأهداف في الافتقار إلى آليات قوية للمساءلة وفي عدم مراعاة منظور حقوق الإنسان لدى وضع الأهداف أو الخطط المتعلقة بتنفيذها[10]. وقد اتُّخذ بعض الإجراءات لمعالجة هذا الوضع في خطة ما بعد عام 2015، التي أصبحت خطة عام 2030.

### باء - لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إلا إذا ترسخت في الحقوق الثقافية

19 - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون إدماج الاحترام الكامل للحقوق الثقافية. وهذا ما يستتبع القيام بالإجراءات التالية.

#### 1 - إدماج التنمية الثقافة

20 - يجب أن تشتمل التنمية المستدامة على التنمية الثقافية. وهي نتاج التوازن بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة فضلا عن ركيزتها الثقافية، وينبغي أن تكفل التوازن بين هذه الركائز[11].

---

(8) تقرير فيرونيك غيفيرمون، الصفحة 3.

(9) https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992.

(10) مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، (من سيخضع للمساءلة؟) *Who Will Be Accountable?* حقوق الإنسان وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 (نيويورك وجنيف، 2013).

(11) تقرير الوكالة الغانية لحماية البيئة، الصفحة 1.

ولا يمكن فصل التنمية المستدامة عن الاعتراف بالحقوق الثقافية الفردية والجماعية، بما في ذلك الحقوق الروحية والتراثية[12].

21 - ويأسف العديد من الجهات صاحبة المصلحة لإغفال الحقوق الثقافية[13] وعدم مراعاة القيم، ورؤية العالم، والهويات، والتنوع، في إطار واستراتيجيات التنمية المستدامة[14].

22 - وكانت الدعوة إلى إنشاء ركيزة ثقافية رابعة للتنمية المستدامة في خطة عام 2030 إحدى المحاولات الهامة لمعالجة هذا الإغفال. ومما يدعو إلى الأسف أن التنمية لا تزال تعالج في الأوساط المهيمنة أساسًا أو فقط من خلال منظور اقتصادي، دون الإشارة إلى الجوانب الثقافية[15]. وتقدر المقررة الخاصة فوائد التنمية الاقتصادية، ولكن ترى من الضروري أن يسير الجانب الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الجوانب البيئي والاجتماعي والثقافي.

### 2 - عكس مسار أوجه عدم المساواة والقوالب النمطية

23 - يجب أن تعكس التنمية المستدامة مسار أوجه عدم المساواة والقوالب النمطية. فالتنمية المستدامة تعزز إعمال حقوق الإنسان[16]، بما في ذلك الحقوق الثقافية، وينبغي ألا تترك أي شخص دون إمكانية الوصول إلى المعلومات، والتعليم، والبحوث، والموارد الثقافية، التي يحتاج إليها لكي يزدهر[17]. وكما ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 (1999) بشأن الحق في التعليم، الصفحة 70، الفقرتان 6 (ج) و (د)، والتعليق العام رقم 14 (2000) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، الفقرتان 12 (ج) و (د)، فإنه يجب اتخاذ خطوات لكفالة أن تأخذ البرامج التي تُعمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية المتنوعة ثقافيا وأن تكون مناسبة لتلك الاحتياجات الثقافية المحددة وقابلة للتكيف معها. وتتطلب المعايير الدولية لحقوق الإنسان اتخاذ خطوات إيجابية لكفالة عكس مسار أوجه عدم المساواة. وينطوي هذا النهج على إمكانية إحداث تحويل لإتاحة حيز أكبر أمام المجتمعات المحلية المتنوعة للمشاركة في التغيير المجتمعي.

24 - غير أن بعض الباحثين يرى أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تشكل دافعا إيجابيا نحو تحقيق تنمية مستدامة حقيقية، لأن هذه الأهداف صيغت مع أخذ النظرة السائدة للتنمية في الاعتبار، الأمر الذي يعكس النموذج السائد للنمو الاقتصادي، بما في ذلك عمليات الاستخراج والإنتاج والاستهلاك. ويزعم أولئك الباحثون أن ذلك النموذج يُبقي على الوضع الراهن، كما يبقي على حقوق الأشخاص الضعفاء

(12) تقرير منظمة "العدالة الطبيعية وحياة الأرض في أفريقيا"، الصفحة 2، وتقرير اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي، الصفحة 3.

(13) انظر، مثلًا، تقارير بياتريز باريرو كاريل وكيفن غريكش، الصفحة 1؛ وكريس غونزاليس وفيسنتي بييفار كابيّا، الصفحة 1؛ والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، الصفحة 6.

(14) تقارير فرقة العمل المعنية بالحقوق الثقافية، الصفحات 2 إلى 4؛ وإستيفانيا رودير سانز، الصفحة 1؛ والمركز الثقافي الدانمركي، الصفحتان 12 و 13.

(15) تقارير أذربيجان، وقطر، وسلوفاكيا.

(16) تقرير كمبوديا، الصفحة 1.

(17) تقرير الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، الصفحة 1.

والمهمشين عرضة للانتهاك المستمر[18]. وتتضمن التقارير المرسلة إلى المقررة الخاصة أيضا شكاوى من أن إطار "التعاون الإنمائي الدولي" يستند إلى هذا النموذج الاقتصادي ولا يأخذ في الاعتبار قيم السكان المحليين وأساليب حياتهم[19]. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة التحويل الجذري في الاقتصادات والمجتمعات حيث يعيش الجميع[20]. ويمكن للمرء أن يرى بذور التغيير في عمل الهيئات العالمية للاستثمار والتجارة، حيث يجري العمل فيها على وضع مبادئ توجيهية جديدة وطرق جديدة للعمل. وسيكون هذا هو محور التقرير المقبل للمقررة الخاصة الذي ستقدمه إلى الجمعية العامة.

25 - ويكتسي الاعتراف بالصلة القائمة بين المفاهيم السائدة للتنمية والاستعمار درجة كبيرة من الأهمية بوصفهما عمليتين إمبرياليتين تفرضان فهما معينا لمفهوم "التقدم" لا يتفق مع مفاهيم المجتمعات المحلية والمجتمعات الأعم المتضررة[21]. ومن الضرورة بمكان إنهاء الاستعمار الذي تخضع له منظومة مفاهيم التنمية بغية حماية وتمكين ممارسات التنمية المستدامة المتنوعة ثقافيا التي تعترف بتباين الرؤى للعالم وتنظر في أطر بديلة من خارج نطاق النهج السائدة.

26 - ويجب التوقف عن اعتبار الرؤى البديلة للتنمية رؤى فلكلورية وغريبة. فهذه الرؤى البديلة تعبّر عن التنوع الثقافي للبشرية ويجب احترامها. ومن الضرورة بمكان أيضا الكشف عن المظالم التاريخية المرتكبة باسم التقدم والتنمية في انتهاك للحقوق الثقافية للسكان المحليين والاعتراف بتلك المظالم. ويتعيّن إضفاء الطابع الديمقراطي على "التنمية المستدامة" على نحو ما أُضفي على مفهوم "الثقافة".

### 3 - التقرير الذاتي وقيادة المجتمع المحلي

27 - يجب أن تكون التنمية المستدامة مقررة ذاتيًا وتحت قيادة المجتمع المحلي[22]. فلا يكفي أن تكون التنمية مراعية للاعتبارات الثقافية أو ملائمة ثقافيا؛ بل ينبغي أن تصمَّم لتناسب بيئات ثقافية محددة وأن تسعى إلى التواؤم الكامل مع تطلعات وعادات وتقاليد الأفراد والجماعات الذين يرجَّح تضررهم ومع منظوماتهم ورؤيتهم للعالم، حتى وإن أدى ذلك إلى الابتعاد بدرجة غير محبذة عن نموذج التنمية الاقتصادية الذي تدافع عنه الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية. ويجب أن يكون الناس هم الجهات المستفيدة بشكل رئيسي من هذه العملية[23].

28 - غير أن النماذج المعيارية المدفوعة تقليديا بالتدخلات التي تنطلق من القمة إلى القاعدة قد أضرت، ولا تزال تضر، بالتنمية الذاتية المستدامة للمجتمعات المحلية. ويجب إيجاد حل يتناول تقييد حقوق

---

(18) Margot E. Salomon, "Culture as an alternative to 'Sustainable Development'", Third World Approaches to International Law Review (TWAIRL): Reflections, No. 44/2022, 7 July 2022. Available at https://twailr.com/culture-as-an-alternative-to-sustainable-development/. انظر أيضا تقرير مؤسسة جوزيب إيرلا، الصفحتان 2 و 3.

(19) المعهد الثقافي الدانمركي، الصفحة 2.

(20) John Linarelli, Margot E. Salomon and Muthucumaraswamy Sornarajah, *The Misery of International Law: Confrontations with Injustice in the Global Economy* (Oxford University Press, 2018), pp.254 and 255.

(21) تقرير فرقة العمل المعنية بالحقوق الثقافية، الصفحة 1. وانظر أيضا، جوشوا كاستيينو في استشارة الخبراء.

(22) تقرير بنن بشأن القيادة المحلية، الصفحة 3.

(23) تقرير البرتغال، الصفحة 1.

المجتمعات المحلية باسم عمليات التنمية هذه، تحت شعار "المنفعة المشتركة" وغيره من الشعارات. ومفهوم "المنفعة المشـــتركة" المذكور يكون في كثير من الأحيان معادلًا لمفهوم "منفعة القلة"، أو منفعة الكيانات ذاتها على حساب الكيانات الأخرى، أي الكيانات التي لا تستطيع المشاركة على قدم المساواة في المناقشات المتعلقة بعمليات التنمية.

### 4 - معارضة النموذج الواحد الذي يناسب الجميع

29 - يجب أن تعارض التنمية المستدامة للنموذج الواحد الذي يناسب الجميع. فالمناقشات التي تصور النموذج المتمثل في مراكمة الثروة وتشـــجيع الإنتاجية على أنه النموذج العملي الوحيد للتنمية المســـتدامة تهيمن على ساحة النقاش وتشوّش الرؤى الكثيرة المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويجب النظر في أشكال بديلة للتنظيم الاقتصـــادي من منظور التنوع الثقافي والحقوق الثقافية[24]. والنظر إلى التنمية المســـتدامة على أنها منفصـــلة عن القيم المحلية والنظريات المحلية بشـــأن نشـــأة الكون يسـفر عن نتيجة واحدة تتمثل في هيمنة وجهة نظر ثقافية واحدة فقط في نهاية المطاف. فلا شـــك في أن المنظومات الثقافية المختلفة لديها مفاهيم وتصـورات مختلفة للعلاقات بين البشـر وسـائر الكائنات الحية والطبيعة، بالإضـافة إلى مفهوم "الإنسـانية" ذاته. ولهذا السبب، لا يمكن أن يكون هناك تعريف أو تصـور واحد للاستدامة؛ بل يجب قبول ما هي عليه من تنوع داخلي[25]. ومن الضـــروري أن يتاح للناس الحيز والحرية للتعبير عن مواردهم الثقافية والاســـتفادة منها في تحديد رؤيتهم للمستقبل.

### 5 - النظرة الاستشرافية

30 - يجب أن تكون التنمية المستدامة ذات نظرة استشرافية. وإن رؤية التنمية من مختلف الأطر الثقافية ليســـت ثابتة ولكنها تتطور باســـتمرار. وينبغي أن تكون التنمية عملية مســـتمرة تهدف إلى تغيير الهياكل في المجتمعات وإحداث تحولات عميقة في المنظومة الحالية، استنادا إلى إيكولوجيا المعرفة[26]، وإزالة حاجز التعارض المفترض بين المحافظة والتجديد.

## جيم - الرؤى البديلة

31 - إن وضـع نماذج بديلة لتشـكل ثقلا موازيا للنموذج الاقتصـادي السـائد يعزز التنوع الثقافي ويجب التشـجيع عليه. ويشـكل إدماج منظومات معارفية مختلفة في التنمية المسـتدامة تحديا معرفيا سـيفضـي إلى تحقيق نتائج إيجابية إذا ما جرى التغلب عليه[27].

32 - ولا تزال حركة الشـعوب الأصـلية عبر الوطنية فعالة ومفيدة في تسـليط الضـوء على نماذج عملية بديلة للتنمية المستدامة. وتتطلع المنظومات المعارفية للشعوب الأصلية إلى إقامة علاقة متوازنة بين الكوكب والمجتمعات المحلية، حيث تدعم الممارسـات الثقافية والروحية رفاه البشـر والطبيعة على السـواء. ومن المهم

---

(24) Margot E. Salomon, "Culture as an alternative to 'Sustainable Development'".

(25) مساهمة مجتمع المعرفة في الثقافة والتنمية للشبكة الإسبانية للحلول من أجل التنمية المستدامة (الفرع الإسباني الوطني لشبكة حلول التنمية المستدامة)، الصفحتان 1 و 2.

(26) تقرير مؤسسة جوزيب إيرلا، الصفحة 2.

(27) جوست ديسين في استشارة الخبراء.

أن يولى الاحترام لنُهج الشعوب الأصلية وأن يتاح لمجتمعات الشعوب الأصلية مواصلة أداء دورها باعتبارها الجهات المؤتمنة المشتركة على العالم الطبيعي بهدف كفالة بقائها. ومن المهم بالقدر ذاته أن تتبادل معارفها من خلال الحوار بين الثقافات وأن تتمكن من المساهمة في إيجاد حلول عالمية للتنمية المستدامة. وقد فوجئت المقررة الخاصة بأن هذا التبادل للمعارف لم يحصل في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد كان بإمكان العالم أن يتعلم الكثير من معارف الشعوب الأصلية بشأن أفضل الطرق المتبعة في الحجر الصحي والإغلاق الشامل بهدف منع الفيروس من الانتشار على نطاق أوسع، لأن العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية أتقن، على مر القرون، ممارسة الانعزال الوقائي، وهو من الأساليب التي تستخدمها الشعوب الأصلية. ومما يؤسف له أن الشعوب الأصلية لم تُستشر في هذا الصدد؛ بل لم يكن ينظر إليها إلا باعتبارها ضحايا محتملة لانتشار الفيروس.

33 - وفي المجتمعات المحلية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، يحمل الفلاحون أيضا هويات وممارسات ثقافية تفضي إلى التنمية المستدامة، وهي تنمية مقررة ذاتيا، ومحددة ذاتيا، ومتبادلة، وفي تناغم تام مع العالم الطبيعي[28]. ويعني الطابع الديناميكي للثقافة أن نماذج الشعوب الأصلية كانت في بعض الأحيان متضافرة بشكل رائع مع الهويات الثقافية الفلاحية و/أو المحلية. ومن الأمثلة البارزة على النجاح في موضعة المعايير الثقافية المجتمعية في السياسات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة نموذج أمريكا الجنوبية المتعلق بحُسن العيش الذي أدرج في دستوريْ إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

34 - وفي بعض الأحيان، تركز الرؤى البديلة العديدة، مستوحية أحيانا من آراء الشعوب الأصلية والمحلية ومواقفها، على وضع الكوكب في صميم عملية التنمية. ويفصل بعضها النمو والرفاه عن استخدام الموارد. ومن الأمثلة البارزة على ذلك "*السواراج*" الإيكولوجية (الديمقراطية الإيكولوجية الراديكالية)، الناشئة في شبه القارة الهندية، والتي تترجَم إلى الحكم الذاتي أو الاعتماد على الذات في توازن مع الطبيعة[29]. وتؤكد النماذج التجديدية بشكل عام على التنمية باعتبارها عملية مستمرة تستند إلى شراكة تطورية مشتركة بين النظم الإيكولوجية والنظم الاجتماعية والثقافية[30]. ولا تُعنى النماذج التجديدية بتقليل الآثار السلبية على الطبيعة إلى الحد الأدنى بقدر ما تعنى بإنشاء نهج شاملة تزيد إلى الحد الأقصى من التأثير الإيجابي من أجل تحسين صحة الكوكب[31]. ومن الأمور المحورية في هذه النماذج مفهوم الموثوقية، الذي يعني قدرة المنتجات والعمليات في البيئة المعمورة على التكيف والصمود والتجدد.

35 - ويمثل التشايع نموذجا بديلا يركز على نهج يتمثل في الإشراف الجماعي على إدارة الموارد الطبيعية. إذ إنه يمكّن السكان المحليين من تقاسم المنافع المتأتية من الموارد غير الخاضعة لملكية خاصة ولكنهم يشتركون جميعًا في إدارتها وحمايتها بالاعتماد على الممارسات الثقافية المحلية من خلال هياكل

(28) Margot E. Salomon, "Culture as an alternative to 'Sustainable Development'".

(29) Ashish Kothari, Federico Demaria and Alberto Acosta, "Buen vivir, degrowth and ecological swaraj: alternatives to sustainable development and the green economy", *Development*, vol. 57, No. 3 (2014).

(30) Chrisna du Plessis, "Towards a regenerative paradigm for the built environment", *Building Research and Information*, vol. 40, No. 1 (2012).

(31) Leah V. Gibbons and others, cited in Leah V. Gibbons, "Regenerative – the new sustainable?", *Sustainability*, vol. 12, No. 13 (2020).

تشاركية ذاتية التنظيم. وما هو "مشاع" يكون في آن مشتركًا وذا طابع غير سلعي، ويقع خارج نطاق قوى السوق بهدف حماية الممارسات الثقافية المحلية التي توفر سبلا منصفة لإدارة التوزيع العادل للموارد.

36 - ولا يمكن للمرء أن يتجاوز أهمية الاقتصاد غير النظامي في الرؤى البديلة، لأنه يشمل أكثر من 60 في المائة من عمال العالم[32]. ويعمل العديد من هؤلاء في الصناعات الإبداعية غير النظامية أو في الاقتصاد الحِرَفي[33]. وهي صناعة مستدامة، قائمة على شركات صغيرة، ريفية في معظمها، تديرها عائلات، وتستخدم الممارسات الحرفية التقليدية والمواد المحلية المصدر أو المعاد تدويرها لإنتاج سلع يدوية. وبالرغم من حجمها، إلا أنها تمتلك إحدى أقل البصمات الكربونية مقارنة بأي صناعة رئيسية. غير أنها تتسم بسبل عيش غير مستقرة، حيث تعمل المؤسسات خارج نطاق قوانين العمل، وهذا ما يحد من فرص الحصول على الائتمان المشروع. ولا يزال العاملون في هذا القطاع، وغالبيتهم من النساء ومن المهمشين ما بين أفراد ومجتمعات محلية، يتقاضون أجورا متدنية ومتوارين إلى حد كبير عن الأنظار، مع تمتعهم بالقليل من الحماية الاجتماعية إن وجدت أساسًا. وغالبا ما تحول الحواجز الثقافية دون حصول الحرفيين على المعلومات التجارية. ويؤدي الافتقار إلى الممارسات المراعية للاعتبارات الثقافية، المدعوم بتمييز منهجي، إلى تدني الثقة في القنوات الاقتصادية النظامية. وبالنسبة للنساء المنتميات إلى الأقليات، تزداد الحواجز الثقافية تفاقما بسبب تعرضهن التمييز الجنساني.

## رابعا - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

37 - يمكن أن تسهم أهداف التنمية المستدامة إسهاما واضحا في التنمية المستدامة الحقيقية إذا ما وضعت المبادئ المنصوص عليها في الفرع السابق موضع التنفيذ. وبطبيعة الحال، فإن النموذج السياسي والاقتصادي لكل دولة ليس موضع شك؛ بل إن درجة احترام حقوق الإنسان ذاتها التي تعهدت الدول باحترامها في تفعيل التنمية المستدامة هي التي تخضع للتمحيص. وكثيرا ما تنفَّذ السياسات الموجهة ذات المنحى السياساتي والقائمة على معالجة المشاكل كرد فعل على الذعر إزاء الاستدامة الاقتصادية، إلا أنها غير مجدية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأجل الطويل. ويجب أن تنعكس هويات الشعوب ذاتها في تلك الأهداف، كما يجب على الدول والمنظمات الدولية أن تبتعد عن الحلول المتجانسة.

### ألف - التنفيذ على الصعيد المحلي

38 - تعرب المقررة الخاصة عن تقديرها لاعتراف عدة حكومات بالعنصر الثقافي لأهداف التنمية المستدامة. فتشدد بنن، مستندة في نهجها إلى إعلان فريبورغ بشأن الحقوق الثقافية، على أن إدماج البعد الثقافي في تنفيذ الأهداف يضفي دينامية على الجهات الفاعلة وتآزرا فيما بينها[34]. وتدرك الأرجنتين أيضا أهمية الثقافة[35]. وفي الدانمرك، أنشئ مشروع ابتكاري عبر وطني يتصل بالتنمية الثقافية المستدامة التي

(32) International Labour Office, *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*, 3rd ed. (n.p., 2018).

(33) Priya Krishnamoorthy, Anandana Kapur and Aparna Subramanyam, *Business of Handmade Report: The Role of Craft-based Enterprises in (Formalising) India's Artisan Economy* (2021).

(34) تقرير بنن، الصفحة 9.

(35) تقرير الأرجنتين، الصفحة 7.

يقودها المواطنون[36]. أما اليونان فتعترف رسميا بالثقافة باعتبارها الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة[37]، في حين تنظر البرتغال إلى الثقافة باعتبارها جزء من نهج شامل إزاء خطة التنمية المستدامة[38].

39 - وتشدد دول مختلفة على جوانب مختلفة من الحقوق الثقافية. إذ يركز بعضها على توفير الخدمات الثقافية لكافة مناطقه على قدم المساواة[39]، فيما يركز بعضها الآخر على زيادة الدعم المقدم إلى القطاع الثقافي[40]. فقد اتخذ الأردن تدابير لتعزيز دور المكتبات في التشجيع على القراءة والحفاظ على التراث[41]. وشددت قبرص وموريشيوس على أهمية النظم التعليمية في إنشاء ثقافة من الاستدامة[42]. وفي نيبال، تُسخَّر الموارد الثقافية للقضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد وتعميم منظور المساواة بين الجنسين، وكذلك في ما يتعلق بالقدرات الإبداعية، بهدف زيادة الإدماج والقضاء على التمييز الطبقي[43]. وتسعى إيطاليا إلى التعاون مع الأوساط الأكاديمية لكفالة اتباع نهج قائم على معلومات مستندة إلى أسس علمية في استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة[44]. وفي صربيا، تشكل الثقافة والتراث جزءا من الاستراتيجية المستدامة الرامية إلى تحسين مسائل منها إمكانية الوصول إلى الأماكن الحضرية[45].

40 - وينظر إلى تعزيز القيمة الاجتماعية للثقافة، وقدرتها على تشجيع التفكير النقدي، وطاقتها في تحرير المواطنين وتمكينهم ومنحهم الحرية والاستقلال الذاتي، على أنها أبعاد ثقافية رئيسية للتنمية المستدامة في عدد من الدول، بما فيها إسبانيا[46]. وقد أبلغت كوبا عن اعتماد نهج مستعرض إزاء الثقافة في الخطة الوطنية للتنمية، يركز على تعزيز المشاركة الثقافية وتنمية مختلف القدرات بهدف تقدير قيمة الفنون والآداب من خلال نقدها، وإيجاد قيم أخلاقية وجمالية وسياسية ومدنية، والدفاع عن الهوية والتراث الثقافي الوطنيين[47].

41 - ولذلك فإن التركيز على الحقوق الثقافية يتخذ أشكالا متنوعة. ومن الأهمية بمكان كفالة ألا تصرف الدول مسار التنمية الثقافية بعيدًا عن الجوانب الشائكة للحقوق الثقافية، ومنها، على سبيل المثال، حرية الفن أو الحقوق في الأراضي بالنسبة لبعض الدول. ومن المهم اتباع نهج شمولي يعزز جميع الحقوق الثقافية في عمليات التنمية.

---

(36) تقرير المعهد الثقافي الدانمركي، الصفحة 6.

(37) تقرير اليونان، الصفحة 2.

(38) تقرير البرتغال، الصفحة 2.

(39) تقرير ليتوانيا، الصفحة 2.

(40) تقرير إسبانيا، الصفحة 5.

(41) تقرير الأردن، الصفحات 2 إلى 8.

(42) تقرير قبرص، الصفحة 4، وتقرير موريشيوس، الصفحة 3.

(43) تقرير نيبال، الصفحة 6.

(44) تقرير إيطاليا، الصفحتان 3 و 4.

(45) تقرير صربيا، الصفحة 4.

(46) تقرير إسبانيا، الصفحة 5.

(47) تقرير كوبا، الصفحتان 6 و 7.

42 - وفي البلدان التي تعترف بالحقوق الثقافية في الدساتير الوطنية أو في قوانين محددة، يبدو أن البعد الثقافي للتنمية قد روعي بقوة أكبر، كما هو الحال في نيبال[48]. وأبلغت المكسيك عن فهمها لأهداف التنمية المستدامة على أربعة محاور هي: الثقافة من أجل السلام؛ والتنوع باعتباره ثروة البشرية؛ والأخوّة بين الأمم لحماية التراث؛ والدفاع عن الحقوق الثقافية وممارستها. ولذلك وُضعت الثقافة في صميم السياسات الإنمائية[49]. ويحدد قانون الثقافة الصربي 15 مبدأ ذات أهمية عامة لتعزيز التنمية الثقافية وإدماجها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأجل الطويل لمجتمع ديمقراطي وتشجيع التنمية المستدامة للبيئة الثقافية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيئة الأوسع نطاقا[50].

43 - وأبلغ المجتمع المدني أيضا عن حدوث تطورات إيجابية. فعلى سبيل المثال، أُفيدَ بأن السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة في جنوب أفريقيا أدى إلى زيادة الاعتراف بشرعية الشعوب الأصلية ومعارفها[51]. ومن خلال العمل المتواصل لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة مع مختلف المدن في جميع أنحاء العالم، تمكنت هذه المنظمة من إنشاء قاعدة بيانات تضم 280 مثالا عن الممارسات الثقافية الإيجابية في سياق التنمية المستدامة، توضح مدى أهمية القضايا الثقافية باعتبارها عوامل في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة[52].

44 - غير أن تلك المعايير لا تنفَّذ دائمًا. فعلى سبيل المثال، ورغم أن لدى جنوب أفريقيا متطلبات قانونية ودستورية تقضي بإيلاء الاعتبار للحقوق الثقافية عند تطبيق إجراءات حماية البيئة وإدارة البيئة تعزيزًا للتنمية المستدامة، أفيد بأن تقييمات الأثر البيئي لا تتناول في أحيان كثيرة تقييم الأهمية الثقافية لموارد طبيعية محددة بالنسبة للمجتمعات المحلية نتيجة لعدم كفاية التشاور معها. فعدم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من المجتمعات المحلية المعنية، حتى عندما يقتضي القانون ذلك، يسفر عن انتهاكات للحقوق الثقافية والحق في التنمية باسم التنمية ذاتها[53]. كما أن الحروب تعوق إعمال الحقوق الثقافية في التنمية وتؤثر على التنمية المستدامة، بما في ذلك عنصرها الثقافي، بسبب ما تلحقه من دمار ومن خلال العقبات التي تحول دون المشاركة في الحياة الدينية والتعليمية والاجتماعية والثقافية[54]. وفي الوقت نفسه، تؤكد الأبحاث التي أجراها المجلس الثقافي البريطاني الفرص الضائعة لإحداث تغيير إيجابي الناجمة عن استثناء الثقافة من أهداف التنمية المستدامة[55].

---

(48) تقرير نيبال، الصفحة 4.

(49) تقرير المكسيك، الصفحتان 1 و 2، وتقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، الصفحات 11 و 13 إلى 15.

(50) تقرير صربيا، الصفحات 2 و 3 و 6 إلى 8.

(51) تقرير "مركز واحد للمحيطات"، الصفحتان 8 و 9.

(52) تقرير منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، الصفحتان 2 و 3. See also United Cities and Local Governments, *Culture in the Sustainable Development Goals: A Guide for Local Action* (2018). The database is available at https://obs.agenda21culture.net/en.

(53) تقرير منظمة "العدالة الطبيعية وحياة الأرض في أفريقيا" الصفحات 1 إلى 4.

(54) تقرير رابطة إعادة إدماج القرم، الصفحات 2 إلى 4.

(55) British Council, *The Missing Pillar* (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 2020).

## باء - التنفيذ على الصعيد الدولي

45 - في عام 2005، أنشأت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لجنتها الثقافية بولاية صريحة تتمثل في تنفيذ الحقوق الثقافية في التنمية المستدامة المحلية، ولا سيما من خلال جدول أعمال القرن 21 للثقافة، المشار إليه في عدد من التقارير. وقد اعتُمد جدول الأعمال هذا في أيار/مايو 2004 من جانب المدن والحكومات المحلية الملتزمة بحقوق الإنسان، والتنوع الثقافي، والاستدامة، والديمقراطية القائمة على المشاركة، وتهيئة الظروف المؤاتية للسلام.

46 - وبين عامي 2010 و 2015، دعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، جنبا إلى جنب مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وغيرها من منظمات المجتمع المدني، إلى إدراج الثقافة لتكون ركيزة رابعة للتنمية المستدامة[56]، بهدف إضفاء الطابع الإنساني على التنمية ودمج الأقوال التي لا تزال متباينة عن "التنمية البشرية" و "التنمية المستدامة"[57]. غير أنه احتُفظ بالنهج ذي الركائز الثلاث، الذي يقتصر على الأبعاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية. وفي عام 2015، اعتمدت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الوثيقة المعنونة "الثقافة في القرن 21: الإجراءات - الالتزامات بشأن دور الثقافة في المدن المستدامة"، التي تحتوي على 100 إجراء مصنفة تحت تسعة التزامات، وتشكل مجموعة أدوات كاملة قائمة على حقوق الإنسان للسياسات الثقافية وتنفيذ الحقوق الثقافية في التنمية المستدامة المحلية[58]. وتذكر الوثيقة أن التنمية لا يمكن أن تكون "مستدامة" إلا إذا أوليت الثقافة دورا مركزيا وإذا نظرنا صراحة في القيمة المتكاملة للثقافة والعوامل الثقافية، من قبيل الذاكرة، والإبداع، والتنوع، والمعرفة، بالنسبة لعملية التنمية البشرية.

47 - وثمة نقاش مستمر بشأن قياس مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبشأن الكيفية التي ربما أسهم بها الطابع الصعب لهذا القياس في تهميشها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية. فمن شأن قياس مساهمة الثقافة في تحقيق كل غاية أن يؤدي إلى قرارات واضحة ومستنيرة، ومع ذلك فهي غير مدرجة في الآليات المعنية بتحقيق الأهداف[59]. وثمة استثناء ملحوظ يتمثل في المؤشر 4-7-1 من الأهداف والبيانات الوصفية المرتبطة به، التي يشكل فيها التنوع الثقافي وحقوق الإنسان موضوعين من المواضيع الثمانية المستخدمة لتقييم مختلف جوانب التعليم[60]. غير أن المؤشرات والبيانات الوصفية للغايات الأخرى ذات الصلة إما أنها تركز أساسا على الجوانب الاقتصادية من الغاية المعنية أو تجعل من غير الممكن رصد مساهمة الثقافة في الغاية أو في الجوانب المتصلة بالحقوق الثقافية من تلك الغاية[61].

---

(56) See United Cities and Local Governments, "Culture: fourth pillar of sustainable development", policy statement United Cities and Local Governments (2010).

(57) تقرير اللجنة الثقافية لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، الصفحة 1.

(58) تقرير اللجنة الثقافية لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، الصفحة 1.

(59) تقرير غابيراس وشركاه، مدريد، الصفحة 1، وتقرير مجتمع المعرفة في الثقافة والتنمية للشبكة الإسبانية للحلول من أجل التنمية المستدامة، الصفحة 3.

(60) انظر تقرير المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم لمزيد من التحليل.

(61) فرانسيسكا ثوربيري وجون كرولي في استشارة الخبراء.

وبالتالي، هناك ثغرة في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة وحاجة إلى استنباط طرق تكميلية لتقييم الكيفية التي تستطيع بها الحقوق الثقافية أن تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة وأن تدعمه والعكس بالعكس.

48 - ولمواجهة هذا التحدي، وضعت اليونسكو في عام 2009 "مجموعة مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية"، التي تهدف إلى توثيق مساهمة الثقافة - باعتبارها قطاعًا من قطاعات الأنشطة ومجموعة من القيم والمعايير - في سياق توفير الفوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء[62]. وفي عام 2019، جرى تكييفها ومواءمتها بشكل أكبر مع أهداف التنمية المستدامة، وصار اسمها "المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[63]. وقد استخدم بعض البلدان هذه المؤشرات، التي تولد حقائق وأرقاما تبين المساهمة المتعددة الأبعاد للثقافة في التنمية وأمثلة على الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤشرات على السياسة الوطنية.

49 - ويمكن للمنهجية التي تتبعها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في وضع مؤشرات لحقوق الإنسان[64] أن تقدم الدعم من خلال استخدام المؤشرات المعنية بالهياكل والعمليات والنتائج في تقييم التزامات الدول وواجباتها، والجهود المبذولة لتحقيقها، والنتائج المحققة، على التوالي[65].

50 - ويمكن الاسترشاد أيضا بالتوجيهات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان في تنفيذ هذه الجهود، رغم أن إشارات هذه الهيئات إلى الحقوق الثقافية في المشاريع الإنمائية نادرة وتركز على الشعوب الأصلية[66]. وعلى وجه الخصوص، فإن استخدام شروط التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف، والملاءمة ("الشروط الضرورية للإعمال التام لحق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية" المبينة في التعليق العام رقم 21 (2009) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية) والبيانات الناتجة عن أشكال القياس هذه، يمكن أن يحسن الفهم للكيفية التي يمكن بها للحقوق الثقافية أن تدعم التنمية المستدامة والعكس بالعكس. كما يمكن لهذا النهج أن يُرشِد أي إطار للتنمية المستدامة لما بعد 2030، ويمكن لهذا الإطار بل يجب عليه أيضا أن يعيد التفكير في دمج الثقافة والحقوق الثقافية بطريقة أكثر شمولية.

51 - ومنذ عام 2019، سعى مختبر الفنون لحقوق الإنسان والحوار، الذي تنسقه اليونسكو، إلى تعميم النهج والعمليات الثقافية في العمل الإنساني والإنمائي. وسيتضاعف هذا الجهد من خلال خطة تتناول تسخير الفنون لتحقيق الكرامة والعدالة والسلام، ينبغي أن تستهدف إدماج الفنون والثقافة في جميع برامج الأمم المتحدة[67]. وبالرغم من المبدأ المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، لاحظت شبكة مختبر الفنون عدم إدراج أصوات الأشخاص الضعفاء وأوصت بمشاريع لإدراج هذه الأصوات في المنهجيات والتدخلات والعمليات على مستوى السياسة الثقافية.

---

(62) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Culture for Development Indicators: Methodology Manual* (Paris, 2014), pp. 9 and 10.

(63) اليونسكو، *مؤشرات الثقافة 2030* (باريس، 2019).

(64) مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *مؤشرات حقوق الإنسان: دليل القياس والتنفيذ* (2012).

(65) فرانسيسكا ثوربيري في استشارة الخبراء.

(66) Research by Rebecca Gleig and Raquel Carneiro Fernandes, University of Sussex law clinics.

(67) تقرير مختبر الفنون لحقوق الإنسان والحوار، الصفحتان 3 و 4.

52 - وتؤيد المقررة الخاصة تأييدا تاما الدعوات المستمرة التي يوجهها العديد من الجهات صاحبة المصلحة إلى منح الثقافة مكانة أكثر أهمية في جميع مراحل تنفيذ خطة عام 2030. وتقدم دعمها الكامل لحملة هدف الثقافة 2030 التي تتوخى الاعتراف بالثقافة باعتبارها الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة[68].

## خامسا - أهمية القطاع الثقافي في التنمية المستدامة

53 - يخلف القطاع الثقافي آثارا إيجابية على التنمية المستدامة كثيرا ما تركز على عائدات الاستثمار الكبيرة والقطاع الثقافي بوصفهما محركا للنمو.

54 - غير أن مساهمة القطاع الثقافي في التنمية المستدامة تتجاوز بكثير هذا البعد الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تمثل المتاحف ومواقع التراث الثقافي، التي تعمل دوليا ووطنيا و/أو محليا، أصولا هامة للتنمية المحلية، وتلهم الإبداع وتوفر فرصا لتبادل الممارسات المتنوعة ثقافيا التي تدعم التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية، كما تدعم الرفاه على نطاق أوسع[69]. ويمكن للمؤسسات العامة الوطنية الكبيرة أن تؤثر على وضع السياسات، في حين يمكن لشبكات المتاحف المحلية أن تهتم مباشرة باحتياجات المجتمع المحلي ومعارفه. ويمكن للمنظمات الثقافية، من خلال ممارساتها، أن تقود المسير نحو دعم المستقبل المستدام، من خلال تبادل المعلومات وزيادة الوعي ودعم المجتمعات المحلية في استخدام الثقافة باعتبارها محركا للتغيير المستدام.

55 - وغالبا ما تصاغ المشاريع الإبداعية التي تتصدى للتحديات الإنمائية بلغة العدالة البيئية والاجتماعية. وهي تستخدم في كثير من الأحيان عمليات إنهاء الاستعمار، معترفة بتعقيدات نماذج التنمية التقليدية المتجذرة في الاستعمار. فنهج "المسرح من أجل التنمية"، على سبيل المثال، يشمل "مسرح المضطهدين"، وهو نوع من المسرح الشعبي الذي أسسه الشعب لمنفعته[70].

---

(68) تقرير الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، الصفحتان 1 و 6، واللجنة الثقافية لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، الصفحة 3. See also Henry McGhie, *Museums and the Sustainable Development Goals: A How-To Guide for Museums, Galleries, the Cultural Sector and Their Partners* (Curating Tomorrow, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 2019).

(69) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجلس الدولي للمتاحف، *Culture and Local Development: Maximising the Impact* (n.p., 2019), p. 4.

(70) Augusto Boal, quoted in Pearly Wong and John Clammer, "Performance and development: theatre for social change" in John Clammer and Ananta Kumar Giri, eds., *The Aesthetics of Development: Art, Culture and Social Transformation* (Palgrave Macmillan, New York, 2017), p. 293.

56 - ويواجه العديد من المنظمات الثقافية والجهات المعنية بالفنون خطابات قوية في سياق التنمية من أجل تغيير تلك النماذج. ويمكنها دعم المجتمعات المهمشة لكي يكون لها صوت من خلال توثيق انتهاكات الحقوق البيئية[71]، والانتهاكات المتعلقة بإساءة استخدام الموارد[72] أو تنمية مجتمعاتها المحلية نفسها[73].

57 - ويعج القطاع الثقافي بالمفكرين المبدعين الذين يمكنهم المساعدة في تخيل أنماط جديدة للتنمية ونشر المعرفة المهمشة لدى جماهير جديدة. وتعرض المؤسسات الثقافية أساليب الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة، وتقيم شراكات مع المنظمات الشعبية[74]. وتضطلع المنظمات الثقافية الشعبية والجهات التي تتعهد المشاريع الثقافية الفردية بدور رئيسي في تمكين المجتمعات المحلية من خلال اعتماد منهجيات إبداعية تستمد من السياقات الثقافية المحلية لتمكين الفئات المحرومة من اكتساب قدرة أكبر في حياتها[75].

58 - ويتبنى القطاع الثقافي "عقلية الخلية" في ممارساته، وبالتالي بإمكانه أن يدعم حلول التنمية المستدامة البديلة[76]. فعلى سبيل المثال، هناك مشاريع إبداعية تساعد المزارعين في بلدان من قبيل أوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا على تلاقح الأفكار الداعمة للحلول المستدامة من خلال شبكة من المحطات الإذاعية. وهناك برنامج مماثل في جنوب السودان يساعد الناس على إعادة بناء حياتهم وهوياتهم الثقافية عقب سنوات عديدة من النزاع[77]. ويجب أن يحافظ الاستثمار في هذه المبادرات على تعزيز قدرات الأشخاص الذين يعيشون حياة غير مستقرة.

59 - وغالبا ما تكون الحلول الإبداعية هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة، التي تضعها المنظمات التي تعمل بمبدأ توفير أكبر المخرجات بأقل الموارد، باستخدام نماذج تشغيلية تستفيد من الموارد المحيطة بها على نحو خلّاق لتحقيق أقصى قدر من التأثير. وكثيرا ما يؤمَّن التمويل لهذا القطاع من خلال جهات فاعلة دولية من غير الدول، وهذا ما يمنح المشاريع في الميدان الاستقلالية عن البرامج السياسية. وتثني المقررة الخاصة على هذا الاستثمار. بيد أن الحصول على التمويل الدولي قد يشجع الدول على إهمال مسؤولياتها عن دعم قطاعات من شأنها أن تقدم الكثير للتنمية المستدامة. وينبغي بذل جهود دولية للإبقاء على الميزانيات المخصصة للثقافة، نظرا لأن التمويل الثقافي غالبًا ما يكون أول ما يوقَف عند اتخاذ قرارات مالية صعبة. والدول التي تفكر في تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية إنما بهذا تعمل على تقليص الفرص المتاحة للبلدان المنخفضة الدخل للاستثمار في البرامج الثقافية التي تدعم احتياجاتها الإنمائية.

---

(71) See, for example, information on projects by INTERPRT. Available at www.interprt.org.

(72) See, for example, the work of Brazilian artist Maria Thereza Alves as discussed in T.J. Demos, "Return of a lake: contemporary art and political ecology in Mexico", *Rufián Revista*, vol. 17 (2014).

(73) See, for example, Isuma TV, a collective of Inuit-owned film-makers and media organizations in Igloolik, in Nunavut, Canada. Available at www.isuma.tv/.

(74) See, for example, https://australian.museum/learn/climate-change/climate-solutions/cultural-burning/.

(75) على سبيل المثال، يعمل مشروع بعنوان "حياة مُلزمة"، يقوده محليا استوديو نوكو ومؤسسة بريسل غانا، بشكل خلّاق مع المراهقات الحوامل في غانا في سياقات حيث تكون النساء قائدات للاقتصادات المحلية القائمة على النقد.

(76) انظر، على سبيل المثال، نهج البحث العام الذي تبنته المنظمة الإبداعية الهولندية Waag، والذي يتمحور حول دور معرفة المواطنين في وضع الحلول المستدامة. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية من خلال الرابط التالي: https://www.cpfweb.org/en.

(77) أمثلة نوقشت خلال مشاورات الخبراء.

60 - وقد اعترف بعض الدول بأهمية القطاع الثقافي. فعلى سبيل المثال، تهدف استراتيجية 2025 في مالطا إلى تلبية الاحتياجات الفورية للفنون والثقافة وإعادة التأكيد على القيمة الذاتية التي تضفيها على المجتمع مع الاعتراف بدور الثقافة في معالجة القضايا العالمية، مثل الديمقراطية والعمل الجماعي وتغير المناخ وغيرها من المسائل المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية والبيئية[78]. وفي إسبانيا، يقدم الفرع الوطني لشبكة حلول التنمية المستدامة المساعدة للقطاع الثقافي على إدماج خطة عام 2030 في عمله وعرض كيفية مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[79].

61 - ويجب إبراز مساهمات القطاع الثقافي في التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن الجهود المبذولة لتحديدها كميا يمكن أن تؤثر عليها بتقليص نطاقها ليقتصر على أنواع معينة من النواتج - تلك التي يمكن تسويقها وقياسها - بدلا من اتباع نهج شامل إزاء جميع الأهداف والسياسات. ولمواجهة ذلك، يلزم بذل جهود أكثر تكاملا. وتشمل المبادرات الواعدة الاستراتيجية المتكاملة الجديدة بشأن الثقافة والطبيعة القائمة على حقوق الإنسان التي وضعتها اللجنة التوجيهية للثقافة والتراث والمسطحات الطبيعية التابعة لمجلس أوروبا؛ ووضع صك بشأن حقوق الإنسان والبيئة؛ واستكشاف مساهمة المجتمعات التراثية في تغير المناخ والسياحة المستدامة، بالاستلهام من اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع[80].

62 - والمناقشة الحالية في الأرجنتين، المرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية الاقتصادية، تدور بشأن مسؤولية وكالات الإقراض المتعددة الأطراف - وخاصة صندوق النقد الدولي - من حيث صلتها بالمشروطية المرتبطة بالسياسات الاقتصادية. وهذه تُعتبر على نطاق واسع ضارة بالرفاه الاجتماعي والاستثمار في السياسات الثقافية. وتتعرض المؤسسات المالية والإنمائية الدولية للانتقاد لعدم إيلائها أي اعتبار للحقوق الثقافية في مشاريعها المتعلقة بالتنمية المستدامة[81]، وهي مسألة ستتناولها المقررة الخاصة في تقريرها التالي إلى الجمعية العامة.

## سادسا - التحديات والانتهاكات التي تواجه الحقوق الثقافية باسم التنمية

### ألف - الاستيلاء على الأراضي، والتشريد، واستباحة التراث الثقافي وتدميره

63 - مما يؤسف له أن المقررة الخاصة اعتادت على تلقي تقارير مثيرة للقلق عن التنمية المستخدمة في القضاء على الهوية الثقافية للسكان المحليين أو التي تؤدي إلى القضاء عليها، ولا سيما من خلال

(78) تقرير مالطة، الصفحة 3.

(79) REDS-SDSN, “Hacia una cultura sostenible: guía práctica para integrar la Agenda 2030 en el sector cultural”, March 2021; “Contribuyendo a la estrategia de desarrollo sostenible desde la cultura”, March 2021, and “Objetivos de Desarrollo Sostenible y sus metas desde la perspectiva cultural: una lectura transversal”, December 2021.

(80) تقرير مجلس أوروبا، الصفحات 2 إلى 4، و 7 و 8.

(81) تقرير فرقة العمل المعنية بالحقوق الثقافية، الصفحة 4، والمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن، الصفحة 1.

الاستيلاء على الأراضي، والتشريد القسري وإعادة التوطين، وتدمير التراث الثقافي. وقد سبق لها وأن أرسلت هي وسلفها في الولاية العديد من الرسائل إلى الدول لمعالجة هذه المشكلة[82].

64 - وقد شملت الرسائل الواردة أيضا ادعاءات بحدوث ممارسات من هذا القبيل في التبت، على سبيل المثال، من خلال إعادة التوطين الإجباري للمزارعين والرعاة الرحل، وهذا ما يجعلهم يعتمدون على الدعم الحكومي؛ وتسفيه نمط حياة المجتمع المحلي والحط من تطلعاته ومعتقداته ومعرفته بحماية الحياة البرية والطبيعة؛ وإنشاء حدائق ومحميات تستبعد الأنشطة البشرية والإقامة[83].

65 - وتتعلق شكاوى كثيرة بالتشريد والاستيلاء على أراضي الشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب. فقد أفيد بأن أفراد قبيلة الباتوا في أوغندا طردوا من غابات أجدادهم بسبب إنشاء متنزه وطني - متنزه بويندي الوطني الحصين - في عام 1991، ووقعوا في براثن الفقر. وإثر السعي لتحقيق الغاية 8-9 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، رأى أفراد الباتوا أن ثقافتهم اختُزلت في اجتذاب السياح. وقد باتوا لا يعيشون ثقافتهم إلا من خلال تمثيلها في عروض يقدمونها أمام أنظار السياح الأجانب، لا لشيء سوى لتحقيق الربح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قبيلة الباتوا لا تستفيد حتى من أموال البرنامج[84].

66 - ومن الأمثلة الأخرى على الآثار السلبية قطع الأشجار وعدم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من المجتمعات المحلية المعنية. ففي جنوب أفريقيا، يُزعم أن الحقوق المحلية تتعرض للانتهاك من خلال مشروع رئيسي من مشاريع "التنمية المستدامة" يركز على الطاقة، والتعدين، والتصنيع، وتجهيز المنتجات الزراعية، والخدمات اللوجستية[85]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى التنقيب عن الوقود الأحفوري وتمديد خطوط الأنابيب إلى تقويض حقوق السكان المحليين بصورة متكررة[86]. وفي كينيا، أُفيدَ بأن المشاريع الإنمائية أسفرت عن تشريد جماعي للسكان دون تعويض أو تشاور كافيين. ولم تحترم هذه المشاريع مواقع الدفن ونقلت الناس دون إعادة توطينهم بطريقة تمكنهم من الاستمرار في التمتع بحقوقهم الثقافية واحتفالاتهم الدينية ومواصلة زيارة أضرحة الأجداد أو حتى الحصول على النباتات الطبية[87].

67 - والمشاريع الإنمائية تدمر أيضًا التراث الثقافي. ففي الرسالة المشتركة TUR 2018/13، أعربت المقررة الخاصة عن قلقها من أن المشروع الكهرومائي على نهر دجلة في تركيا سيغمر مدينة حسن كيف التي تعود إلى العصر الحجري الحديث ويشرد سكانها. وبينما تلاحظ المقررة الخاصة رد تركيا بأن المشروع

(82) انظر الرسائل: JAL ATG 1/2021 و JAL BHS 1/2021؛ JAL BGD 6/2018؛ JAL BRA 2/2018؛ JAL CAN 2/2022؛ JAL CHN 16/2018؛ JAL CIV 1/2017؛ JAL GEO 1/2014؛ JUA ISR 7/2020؛ JAL LAO 1/2016؛ JAL TZA 3/2021؛ JUA PAK 1/2016؛ JAL TUR 2016/5 و JAL TUR 13/2018؛ JUA USA 14/2016 و JUA USA 7/2016؛ JUA VNM 3/2014.

(83) تقرير الحملة الدولية من أجل التبت، الصفحة 3.

(84) تقرير إيكولوجيات جسد الأرض، الصفحتان 3 و 4.

(85) تقرير منظمة "العدالة الطبيعية وحياة الأرض في أفريقيا".

(86) انظر الرسائل: UA USA 14/2016، و OL USA 7/2016، و AL USA 16/2020.

(87) تقرير اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، الصفحة 3.

هو مشروع إقليمي للتنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية في المنطقة، لكنها ترى أنه لا يتوافق مع التنمية المستدامة.

68 - ولاحظ برنامج "مركز واحد للمحيطات" كيف أن مشروع حكومات جنوب أفريقيا وناميبيا وغانا لوضع اقتصاد للمحيطات (الاقتصاد الأزرق) قد أدى إلى تهميش الشعوب الأصلية وصغار صيادي الأسماك. وأشار إلى أن قلة الاهتمام بتعددية المعارف، بما يشمل صغار صيادي الأسماك، والقوالب النمطية التاريخية للشعوب الأصلية تعوق مساهمتها المحتملة في التنمية الاقتصادية المستدامة، ولا سيما مساهمتها المحتملة من خلال أخلاقيات بيئية كلية ومتكاملة. وقد شهد باحثو المركز كيف جرى الاستيلاء على الأحياز والموارد البحرية إثر تشاور ضئيل أو بدون تشاور مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية[88].

69 - وفي مناطق معينة من الصين، يقال إن البرامج الإنمائية الموحدة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر قد هددت بشكل خطير صحة واستدامة الثقافات والمجتمعات المحلية وبيئتها بالرغم من المكاسب الاقتصادية المؤقتة التي حققتها[89].

## باء - التوترات القائمة بين الحقوق الثقافية وحفظ الطبيعة

70 - يمثل حفظ الطبيعة، ولا سيما إنشاء المناطق المحمية وإدارتها، أحد المجالات التي عادة ما تهدد فيها التنمية المستدامة الحقوق الثقافية. ويُنظر إلى المناطق المحمية على أنها أدوات أساسية في تحقيق العديد من الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحفظ، وفقدان التنوع البيولوجي، وإدارة الغابات. كما ينظر إليها إلى حد كبير على أنها منافع عامة وحلول مستدامة لأزمة التنوع البيولوجي، فضلا عن كونها عوامل رئيسية للتخفيف من آثار تغير المناخ. غير أنه وفقا لتقرير المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الشعوب الأصلية، فقد أنشئت هذه النظم، في كثير من الأحيان، في أقاليم الشعوب الأصلية أو غيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الأراضي دون أي مشاورة أو تعويض أو موافقة (A/71/229). وهذا ما خلف آثارا أضرت بالحقوق الثقافية لهذه الجماعات، التي تطرد من أراضيها وكثيرًا ما تُمنَع، باستخدام العنف، من العودة إليها.

71 - وهذا النمط من أنماط حفظ الطبيعة - الذي يطلق عليه عادة "نموذج الحصن في حفظ الطبيعة" - ينطوي بالضرورة على خسارة دينية وثقافية كبيرة للمجتمعات المعتمدة على الأرض، والتي غالبا ما تتشابك هوياتها الثقافية والروحية بشكل لا ينفصم مع أراضيها وأقاليمها ومواردها[90]. وكثيرا ما تكون معارضة الشعوب الأصلية لإنشاء مناطق محمية متجذرة في رغبتها في حماية أراضيها وهويتها الثقافية معًا، وهما جانبان أساسيان لبقائها كشعوب.

72 - وتمثل المناطق المحمية أحد المصادر الرئيسية لإيرادات السياحة، وهي إحدى مجالات الغاية المتصلة بالهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع. وبالنسبة للعديد من البلدان، تشكل المناطق المحمية جزءا حيويا من الاقتصاد. فعلى

(88) تقرير "مركز واحد للمحيطات"، الصفحات 3 إلى 5.

(89) تقرير الحملة الدولية من أجل التبت، الصفحة 1.

(90) Jeremie Gilbert and Kanyinke Sena, "Litigating indigenous peoples' cultural rights: comparative analysis of Kenya and Uganda", *African Studies*, vol.77, No. 2 (2018), p. 204.

سبيل المثال، زار 237 مليون شخص المتنزهات الوطنية في الولايات المتحدة في عام 2020، وهذا ما نجم عنه مساهمة قدرها 28,6 مليار دولار في الاقتصاد المحلي[91].

73 - والأمثلة عديدة على انتهاكات الحقوق الثقافية والحق في التنمية من خلال جهود الحفظ. فقد تطلبت جهود الحفظ التي بذلتها حكومة كينيا في غابة ماو إخلاء أفراد من شعب الأوجيك، نجحوا لاحقًا في الطعن ضد الدولة لدى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وأكدت المحكمة، من بين استنتاجات أخرى، أن الإخلاء ينتهك حق شعب الأوجيك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[92]. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، تفيد التقارير بأن عشرات الآلاف من شعب الماساي الأصلي معرضون لخطر الإخلاء في منطقة محمية نغورونغورو، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو[93].

74 - وفي حالة المناطق المحمية، تشدد الجهات المانحة بشكل منتظم على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تقام في القرى المجاورة وعلى الفوائد المفترضة التي تتدفق إلى تجمعات المشردين. وقد تتخذ هذه الفوائد شكل تحسين البنى التحتية، وبناء المدارس، وبرامج الائتمانات البالغة الصغر، والمبادرات الزراعية الصغيرة النطاق، في جملة أمور. وهناك عدم اعتراف بأن هذه التجمعات نفسها مؤهلة للتمتع بالحق في التنمية الثقافية، الذي لا يمكن إعماله إلا من خلال وصولها إلى أراضيها وأقاليمها ومواردها.

75 - وتشكل مبادرات الطاقة المتجددة أيضا مخاطر كبيرة على الحقوق الثقافية. وكثيرا ما تنتهك مشاريع الطاقة الريحية والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية الحقوق في الأرض وفي الموارد والحقوق الثقافية للشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية، التي تعاني من الآثار السلبية لهذه المشاريع ولا تحصل في الغالب إلا على القليل من الفوائد. وهذه التجربة تفسر المعارضة التي تواجه مشاريع الطاقة، ولا سيما بين الشعوب الأصلية.

76 - وقد أبدت المحاكم المحلية استعدادها للطعن في التهديدات المتصلة بالتنمية التي تتعرض لها الحقوق الثقافية من مشاريع الطاقة النظيفة أو المتجددة. ففي عام 2021، خلصت المحكمة العليا في النرويج إلى أن إحدى محطات توليد الطاقة الريحية في شبه جزيرة فوسين تعدت على مراعٍ للشعب الصامي، منتهكةً بذلك حقهم في التمتع بثقافتهم الخاصة بموجب المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[94].

77 - ومع تزايد الضغط على الحكومات وقطاعات الأعمال للانتقال إلى الطاقة المتجددة، من الأهمية بمكان أن تكون هذه المشاريع بقيادة المجتمع المحلي أو مصممة، في حدها الأدنى، بالتشاور مع المجتمعات المحلية التي ستتأثر بها. ويتطلب الانتقال العادل أن تعطي مشاريع الطاقة الخضراء الأولوية لرفاهية المجتمعات المحلية وتتجنب المبادرات التي من شأنها أن تؤثر سلبًا على حقوقها الثقافية.

---

(91) www.nps.gov/orgs/1207/vse2020.htm.

(92) African Court on Human and Peoples' Rights, *African Commission on Human and Peoples' Rights v. Kenya*, Application No. 006/2012, Judgment, 26 May 2017, paras. 207–211.

(93) انظر رسالة الادعاء AL TZA 3/2021.

(94) Supreme Court of Norway, *Appeal against Frostating Court of Appeals' reappraisal of 8 June 2020*, case Nos. 20-143891SIV-HRET, 20-143892SIV-HRET and 20-143893SIV-HRET, Judgment, 11 October 2021. Available at www.domstol.no/globalassets/upload/hret/decisions-in-english-translation/hr-2021-1975-s.pdf.

## جيم - متطلبات التشاور والمشاركة

78 - أشـــارت عدة دول، بما في ذلك إســـبانيا وغانا وكمبوديا وليتوانيا، إلى الآثار الإيجابية للتشـــاور والمشـاركة في عمليات التنمية. أما في قبرص، تشـارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة[95]، في حين تسـعى المكسـيك إلى التحول عن النموذج الذي ينظر إلى الناس باعتبارهم جهة مسـتفيدة من الإجراءات الحكومية إلى النموذج الذي ينظر إليهم باعتبارهم جهة منتجة ومشـارِكة على نحو فعال[96].

79 - وكما ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، فإن حق كل فرد، بمفرده أو بالاشـتراك مع آخرين أو داخل مجتمع محلي أو جماعة، في المشـاركة في الحياة الثقافية، يشـمل الالتزام بالمشـــاركة بحرية وبطريقة فعالة ومســـتنيرة، ودون تمييز، في أي عملية هامة لاتخاذ قرارات قد تؤثر على أســـلوب حياة الفرد وحقوقه الثقافية[97]. وكحد أدنى، تتطلب التنمية التي تحترم الحقوق التشـــاور الهادف مع الذين يحتمل أن يتأثروا في أسلوب حياتهم وفي حقوقهم، ومشاركتهم بشكل كامل وبصورة فعالة، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحون والنساء والشباب. ويساعد احترام حقوق التشاور والمشاركة على ضمان احترام الحقوق الثقافية للجميع في عمليات التنمية، ولكنه يهيئ أيضا مجالا لنُهج التنمية المستنيرة ثقافيا.

80 - وتحظى حقوق الأقليات في التشـــاور والمشـــاركة بمزيد من الحماية من خلال المعايير الدولية لحقوق الإنسـان، من قبيل الإعلان بشـأن حقوق الأشـخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المادتان 2 و 4) واتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية (المادة 15). وتشمل الالتزامات الرئيسـية في إطار الحق بالمشـاركة في الحياة الثقافية السـماح بمشـاركة الأشـخاص المنتمين إلى جماعات الأقليات أو الـــشعوب الأصلية أو المجتمعات الأخرى في وضـع وتنفيذ القوانين والسياسات التي تؤثر عليهم، والتشجيع على هذه المشاركة[98].

81 - وفي سياق الشـعوب الأصـلية، يجب على الدول أن تعمل بحسن نية للحصـول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل اتخاذ أو تنفيذ أي تدبير إنمائي قد يؤثر عليها[99]. وكما لوحظ في دراسة أجرتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشـعوب الأصـلية، فإن الموافقة الحرة والمسـبقة والمسـتنيرة تسـتند إلى الحق في تقرير المصـــير الذي تكفله المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية والحق في عدم التعرض للتمييز العنصـري المكفول في الاتفاقية الدولية للقضـاء على جميع أشـكال التمييز العنصـري (A/HRC/39/62). ويُنظر الآن إلى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أنها "المعيار الذهبي" للشعوب الأصلية في سياق التنمية، حيث تُلزَم المؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية على الامتثال لها.

82 - ويمثل الحق في التشـاور والمشـاركة والموافقة الحرة والمسـبقة والمسـتنيرة المفاتيح لحماية الحقوق الجماعية للشـعوب الأصـلية وغيرها من الجماعات، وهي تشـكل جزءا لا يتجزأ من قدرة الجميع على صـون

---

(95) تقرير قبرص، الصفحتان 2 و 3.

(96) تقرير المكسيك، الصفحة 5.

(97) التعليق العام رقم 21 (2009) بشأن حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية، الفقرة 49 (هـ).

(98) التعليق العام رقم 21 (2009)، الفقرة 55 (هـ).

(99) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المادة 19.

حقوقهم الثقافية والمشاركة في التنمية التي يقررونها بأنفسهم. وتتعرض الحقوق الثقافية للانتهاك بسبب خطط التنمية التي تمليها الحكومات الوطنية والهيئات الدولية، التي ليست أفضل مَن يحدد مخاطر الحقوق الثقافية ويخفف من أثر المشاريع الإنمائية على تلك الحقوق[100].

83 - غير أن كفالة المشاركة الحقيقية يمثل تحديا في الوقت الراهن. فالجهات صاحبة المصلحة تنتقد النهج التنازلي في تنفيذ خطة عام 2030، التي غالبا ما تصبح سردية تكنوقراطية أخرى[101]. كما أن الأداء يختلف من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، لاحظ الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات أن الحكومات تكون في بعض الأحيان منفتحة وملتزمة بالمشاركة، بينما يُترك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أحيان أخرى لهيئات شكلية ليس لها تأثير حقيقي يذكر[102]. ففي الأرجنتين، أُفيد بأن قانونا بشأن البيئة يعترف بحق كل شخص في أن يستشار وأن يدلي برأيه في الإجراءات الإدارية المتصلة بحفظ البيئة وحمايتها، ولكن ليس في عمليات التنمية المستدامة على نطاق أوسع. وكثيرا ما لا تكون الشعوب الأصلية على اطلاع بالسبل المؤسسية التي تكفل المشاركة في السياسات التي تؤثر عليها بطريقة نشطة وديناميةوملائمة ثقافيا[103]. وفي جزر الكناري في إسبانيا، أُفيد بأن الحكومة عطّلت محاولة للتشاور مع السكان المحليين بشأن مشروع كبير للطاقة الغازية، وهذا ما ترك السكان المحليين يشعرون بأن آراءهم لم تحظ بالتقدير[104]. وفي سلوفاكيا، أفيدَ بأن ثمة جهود تبذل لكفالة المشاركة، ولكن لا يخصص سوى قدر ضئيل جدا من الوقت لكفالة إسماع جميع الأصوات[105].

84 - ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدول والوكالات الإنمائية على كفالة أن تنفَّذ المشاريع الإنمائية بقيادة المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى كفالة احترام الحق في التشاور والمشاركة والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وهذا ما يتطلب، ليس مجرد المشاركة فحسب من جانب المجتمعات المحلية، بل توليها أيضا القيادة في جميع مراحل المشاريع الإنمائية (التصور والتصميم وصنع القرار والتنفيذ والإدارة)، وكفالة قدرتها على المشاركة في العملية برمتها والاضطلاع بالمسؤولية عنها[106]. وهذا ما يجسد "نهجا منطلقا من القاعدة"، تُمنح فيه الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما فيها الفئات الأكثر تهميشا في المجتمع، سلطة اتخاذ القرارات في تصور عملية التنمية وتنفيذها، وينبغي فيه للدول والجهات الفاعلة الإنمائية الدولية أن تحفز الجهات الساعية إلى المشاركة في عمليات التنمية وتزودها بالدعم المالي والتقني.

85 - ويُنظر إلى تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية وتحديد الأولويات على الصعيدين الإقليمي والمحلي على أنهما طريقة أفضل للنظر في إيلاء الاعتبار للبعد الثقافي للتنمية. وقد علَّق مقدمو التقارير من إسبانيا

(100) انظر، على سبيل المثال، الرأي الذي أقرته لجنة القضاء على التمييز العنصري بموجب المادة 14 من الاتفاقية بشأن البلاغ رقم 2013/54 (CERD/C/102/D/54/2013)، الفقرات 6-11 إلى 6-15.

(101) تقرير إستيفانيا روديرو سانز، الصفحة 1، وتقرير المجلس الثقافي البريطاني، الصفحة 1.

(102) تقرير الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات، الصفحة 3.

(103) تقرير جهة الدفاع عن شعب الأمة - جمهورية الأرجنتين، الصفحات 3 إلى 6.

(104) تقرير مؤسسة جوزيب إيرلا، الصفحة 3.

(105) تقرير المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان، الصفحة 4.

(106) تقرير المجلس الثقافي البريطاني، الصفحة 2.

وكيبيك على الأثر الإيجابي الناجم عن اعتماد جدول أعمال القرن 21 للثقافة على المستوى الإقليمي[107]. وأناطت إسبانيا بالسلطات المحلية المسؤولية عن زيادة اعتماداتها لخطة عام 2030[108].

86 - وتمثل الاستعراضات المحلية الطوعية التي تقودها الحكومات المحلية والإقليمية ظاهرة متنامية تساعد على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة وتكفل التعبير عن وجهات نظر أوسع في هذه العملية. ففي إقليم الباسك في إسبانيا، على سبيل المثال، تقدم أمانة عامة في سياق الانتقال الاجتماعي وخطة عام 2030 تقارير طوعية عن المساهمة المحلية في تحقيق الأهداف[109]. غير أنه بالرغم من أهمية مساهمة الحكومات المحلية، فإنها لا تنعكس بشكل بارز جدا في التقارير الوطنية والدولية[110].

## دال - الترقية الحضرية للأحياء الفقيرة والحقوق الثقافية

87 - يمكن لسياسات التنمية الاقتصادية أن تحفز النمو الاقتصادي، وتحسن مستويات المعيشة، وتبني أماكن أكثر أمنا وازدهارا للعيش. ففي بعض المناطق الحضرية، أعيد تجديد الأحياء المهدمة من خلال مشاريع إعادة التطوير، مع توفير فرص عمل جديدة أو محسنة، والخدمات الأساسية، والبنى التحتية، والسكن، والمساحات الخضراء. وعندما تنفَّذ هذه السياسات بعناية، يمكن أن تؤدي إلى تجديد حضري مستدام، وهذا ما يجعل المدن أكثر ملاءمة للعيش ويوفر مساحات يمكن للمجتمعات المحلية والثقافات أن تزدهر فيها.

88 - غير أنه في كثير من الأحيان، لا تتدفق فوائد النمو الاقتصادي إلى الطبقة العاملة التقليدية من سكان تلك المدن. وبدلا من ذلك، تؤدي تلك الفوائد إلى الترقية الحضرية، وهو مفهوم موضع جدال يصف عموما عملية تغيير الأحياء، التي يؤدي من خلالها الاستثمار المالي إلى تدفق السكان ذوي الدخل المرتفع وتشريد نظرائهم من ذوي الدخل المنخفض، الذين غالبا ما يكونون من الفئات السكانية أو الأقليات المهمشة. وهذا ما يمثل نتيجة مباشرة لسياسات وممارسات التنمية الاقتصادية التي تبالغ في التأكيد على الاستثمار الخاص وإضفاء الطابع التجاري على الإسكان، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة ويجعل الكثير من الناس عاجزين عن مواصلة تحمل تكاليف العيش في أحيائهم[111]. وتمثل الترقية الحضرية تحديا رئيسيا للسلطات والمجتمعات المحلية وشركات البناء التي تحاول تجديد الأحياء التي عانت تاريخيا من الاستثمارات غير الكافية، مع عدم التسبّب في نزوح السكان من ذوي الدخل المنخفض.

89 - وكما لوحظ في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، فإن المناقشات في محافل حقوق الإنسان تركز في العادة على الآثار السلبية الناجمة عن الترقية الحضرية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في السكن اللائق، والتعليم والرعاية الصحية (A/HRC/13/20). وبالرغم من ذلك، فإن

(107) تقرير إستيفانيا روديرو سانز، الصفحة 1، وتقرير المجلس الثقافي البريطاني، الصفحة 5.

(108) تقرير مركز اليونسكو في إقليم الباسك، الصفحات 1 و 2 و 5.

(109) المرجع نفسه، الصفحة 3.

(110) تقرير يريليز، الصفحتان 3 و 4.

(111) مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المساهمة في الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2014. متاحة على الرابط التالي: www.un.org/en/ecosoc/integration/pdf/officeofthehighcommissioner forhumanrights.pdf.

الترقية تشكل أيضا تهديدات كبيرة للحقوق الثقافية. ولا يجري تحويل الأحياء ماديًا فحسب، بل ثقافيا أيضا من خلال التغيير المادي والديموغرافي الذي يعطل الروابط الثقافية التي تربط الناس بالمكان والمجتمع.

90 - وفي حين يضطر العديد من السكان ذوي الدخل المنخفض إلى الانتقال إلى أحياء أيسر تكلفة (تقع غالبا خارج مراكز المدينة)، فإن مَن يبقون منهم في أحيائهم يتعرضون لأشكال من التشريد الثقافي تتمثل في ظهور مساحات وأعراف وتقاليد جديدة تلبي احتياجات السكان الأثرياء القادمين وتحل محل ما لديهم منها. ومساحات البيع بالتجزئة وأماكن الترفيه والمطاعم والأماكن العامة فتستجيب لذائقة السكان من الطبقتين المتوسطة والعليا، الأمر الذي يغيّر طابع الحي ويسبب شعورا بالتفكك الثقافي لدى سكانه القدامى.

91 - وتهدد الترقية الحضرية ثقافات الأقليات من خلال مشاريع التنمية الحضرية في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، سعى مشروع في شمال لندن إلى ترقية منطقة تضم سوق "سفن سيسترز"، المشهور أيضا باسم "السوق اللاتينية" أو "القرية اللاتينية" أو "El Pueblito Paisa". وهذا السوق هو مركز تجاري صاخب ومركز ثقافي فريد من نوعه يرتاده التجار الأمريكيون اللاتينيون وعائلاتهم والأفراد من الجالية الأمريكية اللاتينية الأوسع في لندن. ويوفر السوق، من بين أمور أخرى، حيّزًا حيويًا لهؤلاء الأفراد وهذه الجاليات للالتقاء والتحدث بلغتهم والانخراط في الأنشطة التقليدية والمشاركة في الحياة الثقافية، بسبل منها التفاعلات بين ثقافاتهم وثقافات التجار الآخرين الذين ينحدرون من أكثر من 20 دولة.

92 - وعلى مدى 15 عاما، قام السكان المحليون وأصحاب الأعمال الصغيرة والتجار بحملة ضد مشروع إعادة التطوير المزمع، كانت تستند جزئيا إلى احتمال أن يؤدي المشروع إلى انتهاك حقوقهم الثقافية المضمونة بموجب القانون الدولي[112]. وحفزت هذه الحملة على تدخلات العديد من الجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بمن في ذلك المقررة الخاصة السابقة في مجال الحقوق الثقافية، ودعت الحكومة إلى احترام الحقوق الثقافية للتجار المنتمين إلى الأقليات واعتماد تدابير لحماية هذه الحقوق وإعمالها[113]. ونجحت هذه الحملة الشعبية في نهاية المطاف، فقد انسحبت شركة البناء من الموقع في آب/أغسطس 2021 - وهو ما شكل انتصارا نادرا لحماية ثقافات الأقليات في مواجهة التنمية الاقتصادية الواسعة النطاق.

93 - والتنمية لأغراض الترقية الحضرية لا تكون مستدامة أو تحترم الحقوق عندما تعمل على ترقية الأحياء ذات الدخل المنخفض و/أو الأحياء حيث تسكن الأقليات. وهذا هو الحال حتى بالنسبة للتحسينات أو المرافق البيئية الإيجابية في ظاهرها (مثل الحدائق والأشجار والممرات) التي ترفع من قيمة الممتلكات - وهي ظاهرة يمكن للمرء أن يصفها بأنها ترقية حضرية "خضراء" أو "بيئية"[114]. وفيما تسعى جهات تخطيط المدن وتطويرها سعيا متواصلا إلى تحسين المساحات الخضراء الحضرية للتخفيف من آثار تغير المناخ، يجب اتخاذ تدابير وقائية للحماية من الترقية الحضرية وما يصاحبها من إفقار ثقافي.

(112) https://savelatinvillage.org.uk/about_us/.

(113) انظر رسالتي الادعاء المشتركتين JAL GBR 3/2017 و GBR 1/2019. انظر أيضا: https://savelatinvillage.org.uk/wp-content/uploads/2021/03/Haringey-Council-15-Mar-2019.pdf.

(114) كولين لوما في استشارة الخبراء.

## سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

94 - تقع الحقوق الثقافية في صميم عمليات التنمية المستدامة وينبغي الاعتراف بها بصفتها تلك. وهي حقوق تتعلق بالطريقة التي نعيش بها حياتنا، ونرى بها عالمنا، وننقل من خلالها قيمنا. ومن ثم فإن التنوع الثقافي أمر بالغ الأهمية للنظام الإيكولوجي البشري ولاستدامة النظم الإيكولوجية الأوسع نطاقا وقدرتها على الصمود، إلى جانب التنوع البيولوجي، الذي يرتبط به. ويفتح التنوع الثقافي آفاقا نحو التنفيذ تعترف بقيمة المعارف التقليدية والحديثة على السواء وتشجع أوجه التآزر بينها.

95 - وإذ تشير المقررة الخاصة إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي عملية طوعية مكرسة في حقوق الإنسان لا تزال تشكل التزامات بموجب القانون الدولي، فإنها تشدد على أنه لا يجوز تبرير أي انتهاك لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الثقافية، باسم التنمية أو التنمية المستدامة.

96 - وثمة حاجة إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يشمل الحقوق الثقافية في جميع مراحل تنفيذ الأهداف ورصدها. وإن عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وطابعها العالمي وترابطها تكفل الاتساق وتحدد خطوطا حمراء واضحة ضمانًا للاستدامة ومنعًا لوقوع أضرار؛ ولا يمكن عزل إعمال حق واحد من حقوق الإنسان عن آثاره على الحقوق الأخرى، سواء في التخطيط أو التنفيذ أو في تقييم الأثر وتقديره.

97 - وفي كثير من الحالات، يجري تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات "إنمائية" تعكس وجهات النظر الثقافية السائدة أو وجهات نظر أقوى قطاعات المجتمع، التي لها روابط تاريخية بالاستعمار والهيمنة، على حساب أشد الفئات ضعفا بطريقة تعوق التنمية المستدامة لهؤلاء الأشخاص والمجتمعات وبقاءهم في المستقبل، كما أنها قد تعوق، في الأجل الطويل، التنمية المستدامة للبشرية ككل. وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى قبول أطر من خارج نطاق النُهج السائدة والنظر فيها. فالتنوع الثقافي هو مفتاح مستقبلنا على غرار التنوع البيولوجي؛ إذ تجمع بين الاثنين علاقة ترابطية.

98 - ويجب أن يكون الناس والشعوب الجهات الرئيسية المستفيدة من عمليات التنمية المستدامة. وتوصي المقررة الخاصة، على وجه الخصوص، بأن تكفل الدول والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة أن تكون عمليات التنمية المستدامة على النحو التالي:

(أ) أن تكون مراعية للاعتبارات الثقافية وملائمة لها، ومصممة لتناسب بيئات ثقافية محددة، وتسعى إلى التواؤم التام مع تطلعات وعادات وتقاليد الأفراد والجماعات الذين يرجَّح تضررهم ومع منظوماتهم ورؤيتهم للعالم؛

(ب) أن تحترم وتدمج بشكل كامل حقوق المشاركة وحق الأشخاص المتضررين والمجتمعات المتضررة في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

(ج) أن تكون مقررة ذاتيًا وبقيادة المجتمع المحلي؛

(د) أن تكون مسبوقة بتقييمات للأثر على حقوق الإنسان بغية تجنب أي آثار سلبية على حقوق الإنسان، بما في ذلك تقييمات الأثر على الحقوق الثقافية؛ وينبغي رفض أي تقييم للأثر لا يعالج التراث الحي أو الأهمية الثقافية للموارد الطبيعية المتضررة، أو يجري دون موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر ودون تشاور معهم أو مشاركتهم على نحو فعال، باعتباره تقييما غير كاف وغير كامل؛

(هـ) أن تعترف بضرورة الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية قبل تنفيذ أي مشروع يؤثر عليها.

99 - كما توصي المقررة الخاصة بأن تقوم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة بما يلي:

(أ) وضع تدابير حماية أفضل للضعفاء من العمال في الصناعات الإبداعية غير النظامية أو الاقتصاد الحرفي، وهذا ما يدعم نماذج سبل العيش المستدامة؛

(ب) كفالة أن تستشار المجتمعات المحلية وأن تقود برامج التنمية المستدامة التي تتسق مع قيمها وأولوياتها؛

(ج) دعم مساهمات القطاع الثقافي في التنمية المستدامة، وعدم حصرها في أنواع معينة من النواتج - تلك التي يمكن تسويقها وقياسها - بل الاعتراف بتأثيرها المحتمل على جميع الأهداف والسياسات.

100 - وتقدم المقررة الخاصة دعمها الكامل لحملة "هدف الثقافة 2030" التي تتوخى الاعتراف بالثقافة باعتبارها الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، بما في ذلك توفير مكان أفضل للثقافة في جميع مراحل تنفيذ خطة عام 2030؛ واعتماد هدف قائم بذاته بشأن الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام 2030 واعتماد خطة عالمية من أجل الثقافة.

101 - وتدعو المقررة الخاصة كذلك إلى وضع واستخدام مؤشرات مناسبة والنظر في تأسيس منصة مشتركة بين الوكالات يقيس مساهمة الثقافة في تحقيق كل غاية من الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى إطار المؤشرات التي وضعتها اليونسكو للثقافة لعام 2030 ومؤشرات حقوق الإنسان التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان، وكذلك شروط التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقابلية للتكيف، والملاءمة، بهدف إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.